

الاقتصاد السياسي لمجتمع المعلومات
وجهة نظر جنوبية
آنيتا جورومورثي وبارميندر جييت سينج
تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير

"الليبرالية الجديدة هي في الأساس مشروع سياسي يهدف الى تعزيز قيم وهيكل السوق ليس فقط في الاقتصاد ، وإنما أيضا في الحياة الاجتماعية والسياسية . هدفه إعادة تشكيل علاقات القوى."¹

مقدمة

نجاح المشروع الليبرالي الجديد خلال التسعينات في ان يدفع ببرنامج التنمية بعيدا عن المجالات السياسية العالمية و ، بشكل متزايد ، بعيدا أيضا عن مستويات السياسة الوطنية للعديد من الدول . وقد حقق مع بداية القرن الجديد ميزة استراتيجية رئيسية من خلال التقاط المساحات النظرية لتنمية مجتمع المعلومات في الجنوب وتشكيل هذا المجتمع وفق مصالحه الخاصة . وفي هذا الصدد ، ساهمت ثلاثة عوامل في الجنوب في اعطاء دفعة كبيرة جدا لمخطط الليبرالية الجديدة . اولاً ، نظرت حكومات الجنوب الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة على انها فرصة اقتصادية – للتصدير ، خلق وظائف جديدة . ثانياً ، نظر الى القطاع الخاص ، وبشكل اساسي المؤسسات متعددة الجنسيات ، على انها الرائد الطبيعي ليس فقط من اجل توفير الحلول التكنولوجية ، وإنما أيضا لكي تفسر النماذج التكنولوجية الجديدة لواقعي السياسات الوطنية ، وهو ما اتاح لهذا اقطاع هيمنة كبيرة في وضع السياسات العامة . ثالثاً ، تبنى قطاع التنمية التقليدي² ، صاحب نظرة ريبية قديمة ازاء مخططات العولمة الكامنة داخل تكنولوجيا الاتصالات العالمية ، تبنى موقفا معاديا بشكل ما – او على الاقل سلبياً- ازاء الفرص الجديدة التي ظهرت للتنمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

اصول نظرية "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" (ICTD)

تم التخفيف على المستوى العالمي من المركزية التقنية لـ "البنية التحتية العالمية للمعلومات" (GII) – مفهوم دفعت به الولايات المتحدة الامريكية في عام 1993 – من خلال مفهوم "مجتمع معلومات" – مفهوم اقترحه الاتحاد الاوروبي في عام 1995 – بهدف كسب درجة اكبر من التقبل الاجتماعي . سعى الشمال أيضا نحو احتلال المساحات النظرية فيما يختص

¹ Rodan, Garry (2004), *Neoliberalism and Transparency: Political Versus Economic Liberalism*, Working Paper No. 112, September 2004, Murdoch University, <http://www.warc.murdoch.edu.au/wp/wp112.pdf>

² يستخدم هنا للإشارة الى اللاعبين العاملين في مختلف قطاعات التنمية – من الصحة، التعليم، الامن الغذائي والتنمية المستدامة . المصطلح يستخدم للتمييز بين هؤلاء اللاعبين واللاعبين الجدد في المجتمع الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية

بانعكاسات مجتمع المعلومات الصاعد بالنسبة للجنوب ككل . بدأت هذه النظرية فى استكمال بنائها خلال اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومجموعة الثمانية ، وبخطوات متلاحقة من خلال مبادرة فريق المهام المعنى بالفرصة الرقمية³ (DOT) وبعد ذلك فى تقرير مبادرة الفرصة الرقمية⁴ (DOI) ، الذى اعدته شركة استشارية خاصة ، الى جانب مؤسسة مقرها الشمال ، والبرنامج الانمائى للامم المتحدة ، ووضع الاطار لما سوف يتم تقبله كأساس غير قابل للنقد لنظرية "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" . اطار السياسات هذا ، والذى بنى على تعظيم نموذج قطاع الاعمال فى ساحة التنمية مع وضع مفاهيم فئوية تعد غريبة على التجارب التنموية التقليدية (نستعرض فيما بعد فى هذه الوثيقة بعض من هذه الفئات) ، تلقى قبولا من جانب وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الدول النامية ، والتي كانت ايضا مسئولة عن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" . انشغلت هذه الوزارات والادارات بشكل رئيسى فى دفع صناعات تكنولوجيا المعلومات وبالتالي ارتاحت لفكر المؤسسات متعددة الجنسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي كانت تتعامل معها بشكل مكثف . وحتى فى مجال وضع سياسات "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" ، كان القطاع الخاص ، الذى تسيطر عليه مؤسسات متعددة الجنسية من الشمال ، الجهة الاستشارية الرئيسية لهذه الهيئات الحكومية .

استنادا على ما سبق ، وفى اطار نظرية وضعت خارجيا ، فان تجارب "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" فى الاطر المحلية فى دول الجنوب لم تحقق سوى نتائج ضعيفة. اتخذت "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" المنهج المعتاد القائم على التطبيقات والحلول السريعة ، فى ظل غياب خطة من اجل التغيير المنهجى. مع تزايد الاطراف فى الدول النامية التى بدأت فى تفهم مدى ومغذى تغيرات مجتمع المعلومات ، وانعكاساتها على اعادة تشكيل التنمية ، ظهر وبشكل متنامى استياء ازاء اطر الليبرالية الجديدة "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" . فى حين ادخلت الوكالات متعددة الاطراف بعض التعديلات التقدمية فى رؤيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية ، من خلال تضمين بعض النماذج الجديدة التى اكتسبت ثقلا يصعب معه تجاهلها- مثلين اساسيين فى هذا الصدد هما المصادر المفتوحة والنفاذ المفتوح على الاتصالات – فان توجه "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" نحو مواقف تتسم اساسا بانها ردود افعال فى مواجهة النماذج السائدة لليبرالية الجديدة ، كان معناه استمرار ضياع فرص غير مسبوقه للتنمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

النقطة الرئيسية فى التناول المنهجى "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" – النظر الى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبنية تحتية مجتمعية وتنموية محورية ، وان تكون من الموارد العامة/ ضمان سرعة انتشار الابتكارات التكنولوجية بشكل عادل/ تخصيص الاستثمارات الضرورية من اجل تغيير المؤسسات والمنظمات ذات الصلة بالانشطة التنموية – تقع جميعها فى مجال الاقتصاد السياسى. قد لا يخضع هذا للمنطق المبسط للاقتصاد ، والذى ترى الليبرالية الجديدة ادارة العالم على اساسه. هناك ضرورة للنظر الى مجتمع المعلومات الصاعد من منظور الاقتصاد السياسى من وجهة نظر الدول النامية. نقطة البداية لهذه العملية هى وضع نظرية جديدة "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل

³ فريق المهام المعنى بالفرصة الرقمية انشئ من جانب قمة مجموعة الثمانية فى كيوشو-اوкинаوا فى يوليو 2000 .

⁴ مبادرة الفرصة الرقمية : <http://www.opt-init.org/>

التنمية" ، او مجتمع معلومات من اجل الجنوب⁵، مع اتاحة مساحة كافية للجوانب التاريخية، الاجتماعية والسياسية، الى جانب الاقتصادية.

يحدد تقرير اخير لفريق المهام المعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للامم المتحدة⁶ احد جوانب الفشل للاطر الحالية، ناقدا الاطار غير الميسر "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" ،

"مع ذلك، بدلا من تبني منهج قائم على تحديد جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى سياسات وبرامج التنمية، كان هناك اتجاه بين الممارسين نحو اظهار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكأنها حلا من حلول "الصندوق الاسود" ، وحلا يقع فى عالم من المصالح المشتركة بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث يكون فيه الجميع فائزا."

فى الواقع، فان المرحلة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات شكلت انهيارا تاما فى الحوار بين الجنوب والمجتمع المدنى وبين الاتجاه السائد لمجتمع المعلومات، والذى تحدده بشكل رئيسى حكومات ومؤسسات متعددة الجنسية للشمال . المواقف المتشددة للشمال، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، فيما يتعلق بكافة المسائل الموضوعية ذات الاهمية لدول الجنوب ، وصلت الى الحد الذى يشكك فى مبررات عقد القمة ذاتها . الاطار الصاعد هو اطار تحتاج فيه الاطراف الفاعلة فى الجنوب الى اتخاذ خطوات حقيقية للابتعاد عن النماذج القائمة لمجتمع المعلومات التى يحددها بشكل رئيسى الشمال ، وبداية عملية تصميم نماذج جديدة لمجتمع معلومات تخدم الى اقصى درجة المصالح التنموية للجنوب . يجب ان تبدأ هذه العملية من خلال تحديد المفاهيم الحالية "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" ، واعادة صياغتها فى اطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، من خلال دراسة اقتصادها السياسى .

الاقتصاد السياسى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

افتتحت القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتفويض سياسى للغاية بهدف "بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية"⁷. ومع ذلك ، فان اى احتمال لتحقيق هذه الاهداف الاجتماعية-السياسية العادلة تحطم تماما بسبب المواقف الجامدة لحكومات الشمال القائمة على الايديولوجية الليبرالية الجديدة ، التى تعارض تدخلات السياسات العامة المطلوبة لتحقيقها . الموقف السياسى هذا يظهر بقوة فى كل الموضوعات الثلاث الرئيسية المقرر تناولها فى مرحلة تونس للقمة .

⁵ مفهوم "مجتمع معلومات للجنوب" يلقى الضوء على مسائل مؤسسية ومجتمعية هامة بشكل افضل من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" .

⁶ "Innovation and Investment: Information and Communication Technologies and the Millennium Development Goals" - Report Prepared for the United Nations ICT Task Force in Support of the Science, Technology & Innovation Task Force of the United Nations Millennium Project. <http://www.unmillenniumproject.org/documents/Innovation%20and%20Investment%20Master.pdf>

⁷ اعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات :بناء مجتمع المعلومات :التحدى العالمى فى الالفية الجديدة، جنيف،ديسمبر 2005. http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0004!!PDF-A.pdf

تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية

لم تمنح الاحتياجات التمويلية والخاصة بالبنية التحتية "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" اهمية فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بسبب رفض الدول المتقدمة الالتزام باية موارد اضافية. اية مساعدات مالية جديدة يجب ان تتم من خلال التطوعية، صياغة ليبرالية جديدة تستخدم عادة لتناول مسائل ذات بعد اخلاقى . الخلفية الرئيسية لهذا الفكر هى ان موضوعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات تدخل اساسا فى المجال الاقتصادى ، وانه من الأفضل ان يتولى ادارتها السوق والقطاع الخاص. الجوانب الاجتماعية والتنمية لمجتمع المعلومات، والتي تعد بشكل واضح مجالاً لتدخل السياسات العامة، وتعد محورية على جدول اعمال الجنوب، تم تنحيتها جانبا .

ادارة الانترنت

استعراض القوة والاحادية من جانب الحكومة الامريكية يظهر جليا فى مجال ادارة الانترنت. المبدأ المرجعى فى الموقف الامريكى هو الصياغة الليبرالية الجديدة القائمة على الفلسفة الثاشرية القائلة " ليس هنالك بديل " . على سبيل المثال كيف عطلت الاعتراضات الامريكية تخصيص نطاقات xxx . ، فى حين فشلت اعتراضات مماثلة من جانب حكومات اخرى، مما شكل خطرا كبيرا على ادارة عالمية للانترنت قائمة على العدل والمساواة . تحتاج المسائل الجوهرية فى مجتمع المعلومات الصاعد لردود عاجلة من السياسات العالمية، تكون واضحة ومحددة ، ولا يمكن علاجها من خلال حوار يعانى من فترات الجمود المطولة التى اتسم بها الحوار فى عصر ما قبل مجتمع المعلومات .

متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات

من الواضح تماما ان احد العناصر الضرورية لمجتمع معلومات عالمى هو المزيد من الحوار العالمى حول السياسات وآليات عالمية اقوى للادارة. ومع ذلك فقد تبنت حكومات الشمال، وبشكل خاص الحكومة الامريكية، موقفا قاطعا بعدم وجود حاجة لحوار مستمر حول السياسات ومسائل مجتمع المعلومات فيما بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات . رسالة الشمال واضحة ، وهى ان مجتمع المعلومات ليس فى حاجة الى تدخلات قوية بواسطة سياسات وانه يمكن منح الثقة للاسواق لكى تقوم ببناء مجتمع معلومات شامل . غالبية الدول النامية، مع الاسف، لم تتمكن من تشكيل موقفا مضادا قويا، ورضخت بالتالى لنموذج الليبرالية الجديدة لمجتمع المعلومات .

عرض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية

من المفيد مراجعة المفاهيم الرئيسية للنموذج السائد "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" ودراستها من منظور الاقتصاد السياسى. اعادة صياغة المفاهيم هذه يجب ربطها بعد ذلك فى نظرية متكاملة لمجتمع معلومات للجنوب موجه نحو التنمية.

سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

تتولى ادارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى غالبية الدول النامية موضوعات سياسات "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية". وتركز هذه الادارات بدرجة اكبر على موضوعات قطاع الاعمال والتكنولوجيا ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتتبنى هذه الادارات فى العديد من الدول انحيازاً قوياً لصالح السوق⁸. نتيجة لذلك ، فإن سياسات "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" تتصف بالميل الشديد نحو السوق، وبدرجة غير كافية نحو التوجهات الانمائية . لا تتمتع ادارات التنمية فى هذه الدول بمعرفة جيدة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ، وحتى فى حالة تمتعها بهذه المعرفة، فهى تعاني من العجز نتيجة لافتقارها الى الادوات الهامة لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. تترتب على "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" مسائل هامة خاصة بالتزام، سواء فى مجال السياسات او التطبيقات، من البنية التحتية الى منفاذ الخدمة العامة، وهى ما زالت عادة مسئولية ادارات تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك ، فإن الوضع يتغير مع التفهم الاوسع لفرصة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" ، وبدأت ادارات التنمية الرئيسية تعد مزيد من النماذج ذات التوجهات التنموية .

بناء القدرات

يعد بناء القدرات مفهوم هام اخر فى "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"، واتخذ ايضا صبغة اقتصاد سياسى محددة يفسر النموذج السائد بناء القدرات المؤسسية باعتباره تدريب المنظمين من أجل سياسات اتصالات ذات توجهات نحو السوق، وبناء القدرات الفردية باعتباره تدريب "عمال معرفة" للانخراط فى سلاسل عالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . هناك متطلبات من القدرات تفوق بكثير ، وتعد اكثر حيوية، سواء فيما يخص مستوى المؤسسات/المنظمات والافراد/المجمعات من أجل اتاحة الفرصة لمجتمع المعلومات من أجل التنمية، ولكنها لا تمنح الا قدراً ضئيلاً جداً فى النظريات .

شراكات اصحاب المصلحة المتعددين MSPs

ظهرت "شراكات اصحاب المصلحة المتعددين" كموضوع رئيسى فى مناقشات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية . ومع انه صحيح، ونتيجة لهذا المنهج ، حصول بعض اللاعبين خارج الدوائر الحكومية على دور ما فى مجال السياسات ، يبقى من المهم اجراء دراسة جيدة حول الاطار الذى وضعت فيه "شراكات اصحاب المصلحة المتعددين" فى احتياجات "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" . خلفية منهج "شراكات اصحاب المصلحة المتعددين" فى "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" هى النظرة الى القطاع الخاص (غالبا الشركات متعددة الجنسية) ، باعتباره مالك الخبرة اللازمة - فى تطبيقات ونماذج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبالتالي فان مشورته اعتبرت هامة فى وضع سياسات "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" . تم غالباً اغراء المجتمع المدنى بالدخول فى مثل هذه الهياكل، حتى يبقى الادعاء حول التمثيل العادل، وكان له تأثير ضعيف فى تشكيل نماذج "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" . هذه "الشراكات لاصحاب المصلحة المتعددين" ساعدت فقط فى نشر النموذج السائد "لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"، ونادراً ما تدخلت بشكل مدروس فى هذه النماذج. مع

⁸ هذا التأكيد نابع من تجربة دول جنوب اسيا ، حيث تركز الحكومات بقوة على صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . قد يكون او لا يكون صحيحاً بنفس الدرجة لكل الدول النامية .

ظهور العديد من رواد الفكر الاضافيين فى الحكومات المحلية والمجتمع المدنى ، بشكل خاص فى قطاع التنمية التقليدى ، فان الوضع يبدو افضل اليوم لكى يتم بناء "شراكات اصحاب مصلحة متعددين" يكون فيها محور التحكم فى يد الهيئات العامة، ممثلى الصالح العام، وليس فى يد الشركاء من القطاع الخاص.⁹

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

استخدم تضاعف معدلات انتشار الهواتف المحمولة خلال الاعوام القليلة الماضية فى كل دول العالم تقريبا ، وما تلى ذلك من خصخصة خدمات التليفونات فى غالبية الدول ، استخدم كدليل على نجاح الليبرالية الجديدة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . تم فى مقال لـ *لايكونوميست*¹⁰ الاستناد على ما حدثه القطاع الخاص من ثورة فى قطاع الهواتف المحمولة للتشكيك فى جدوى مبادرات "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" المدعومة من اطراف مانحة لنشر اجهزة الحاسوب واقامة مراكز اتصالات فى القرى . جوهر هذا المنطق يقول ان الهواتف ، وبشكل خاص الهواتف المحمولة، تعد مفيدة للفقراء، بدليل الطلب الضخم عليها، وانه لا حاجة للحاسوب و الانترنت . وعلى ذلك فان المقال يتبنى الفكر القائل ان الجنوب عليه الاكتفاء بالهواتف المحمولة وان يطمنن فى نفس الوقت بان السوق لن يفشل فى الاستجابة للطلب ، اذا ما ظهر احتياج حقيقى لاجهزة الحاسوب والانترنت . احتفل البنك الدولى مرارا بظاهرة الهواتف المحمولة بشكل مماثل ، مستخدما ذلك كدليل على ان الاسواق سوف تستطيع غالبا قيادة تحولات مجتمع المعلومات فى الجنوب.¹¹

من المهم، من المنظور التنموى، تفهم ان مجتمع المعلومات لا يعنى الهواتف ، وانما هو ، بطبيعته ، يتعلق بتغيرات عميقة فى المؤسسات المجتمعية التى يفتح امامها الطريق من خلال الانترنت والتكنولوجيا المرتبطة به . تطورت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاتها فى الشمال من خلال حوار بين المؤسسات والسوق . وبالتالي ، كان من المتوقع ان تكون هناك درجة ما من النضوج للاسواق لكى تستجيب لمطالب التطور المؤسسى التى تشكل مجتمع المعلومات الصاعد . بالرغم من ذلك ، فان التكنولوجيات الجديدة ، فى غالبية الدول النامية، تشكل فرصة مؤسسية وتنظيمية جديدة يجب استغلالها غالبا من خلال تخطيط مدروس. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، المعدات والبرمجيات والقدرات ذات الصلة ، هى نقطة البداية لهذا التحول المؤسسى/التنظيمى الذى يتضمن فرصة تبني نموذج جديد من اجل تحقيق اهداف التنمية . لا يمكن ان نتوقع قيام الاسواق من ذاتها بتلبية اى من هذه المتطلبات الحيوية . هناك حاجة مؤكدة لتدخلات على صعيد السياسات والاستثمارات العامة الكبيرة لتحقيق هذا الهدف .

⁹ للمساائل ذات الصلة بـ "محور التحكم" فى شراكات اصحاب المصلحة المتعددين فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية ، انظر ثلاث حالات دراسية قامت بها تكنولوجيا المعلومات من اجل التغيير للبرنامج الانمائى للامم المتحدة ، "Pro-Poor Access to ICTs - Exploring Appropriate Ownership Models for ICTD initiatives" <http://www.itforchange.net/projects/#pro-poor>

¹⁰ http://www.economist.com/printedition/displaystory.cfm?Story_ID=3742817, "The real digital divide", The Economist, Mar 10th 2005.

¹¹ "تمويل احتياجات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الدول النامية : الادوار العامة والخاصة " ، مسودة مناقشة .

[http://lnweb18.worldbank.org/ict/resources.nsf/a693f575e01ba5f385256b500062af05/04c3ce1b933921a585256fb60051b8f5/\\$FILE/financingICT_Draft.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/ict/resources.nsf/a693f575e01ba5f385256b500062af05/04c3ce1b933921a585256fb60051b8f5/$FILE/financingICT_Draft.pdf)

هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضرورية لحدوث هذا التحول نحو استراتيجية شاملة ذات توجه تنموي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تتطلب بنية تحتية ممتدة على صعيد البلد ككل – وهى تشمل التوصيلية، المعدات والبرمجيات وايضا القدرات على مستوى الافراد، المجتمع ، المؤسسات/المنظمات . يصبح من المهم، وكنقطة بداية ، دراسة النظر الى الضرورة الحتمية الخاصة بتوفير التوصيلية كخدمة عامة ، باعتبارها القاعدة الرئيسية التى تبنى عليها المتطلبات الاخرى . من الامثلة الجيدة فى هذا الصدد نموذج الترددات العريضة فى القرى الذى طبقتة حكومة اندرا براديش فى الهند¹²، والذى قامت فى اطاره الحكومة بتحديد سعر يعادل 2,3 دولار شهريا لكل توصيلة من 2Mbps فى كل قرية من الولاية ، وفتحت الباب امام التقدم للفوز بمناقصة طرحتها لهذا الغرض. ووعدت الحكومة بشراء التوصيلية لنحو 40 الف مكتب تابعين لها فى الولاية وايضا من اجل مراكز تقديم الخدمة للمواطنين فى كل قرية (22 الف مركز) . وقد فاز بالمناقصة تجمع لشركات من القطاع الخاص وتم تغطية احدى المناطق بالكامل بالفعل .

الدور الرائد للقطاع العام فى توفير ظروف الاستفادة من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" هو دور ضرورى دائما فى غالبية الاحوال. اضافة الى التوصيلية ، النفاذ على البنية التحتية¹³ – وايضا توافر معدات وبرمجيات رخيصة وملائمة – يرتبط فى كثير من الاحوال بتدخلات من جانب الهيئات العامة على صعيد السياسات والاستثمارات .

المنافع العامة العالمية – آخر حصون التعامل مع النموذج السائد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية

الاحباط الناتج عن اتخاذ حكومات الشمال لخطوات ضعيفة جدا للاستجابة للاحتياجات التنموية الجديدة للجنوب فى ضوء فرص مجتمع المعلومات ، ادى الى تبنى المجتمع المدنى فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات نظرية " المنافع العامة العالمية " ، لتبرير فرض ضريبة عالمية من اجل تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الدول الاقل نموا . ومع ذلك، لم تبد حكومات الشمال اى اهتمام . مع كون هذه النظرية مفيدة على الصعيد التكتيكي للحصول على التزامات مالية من الدول الغنية، فان مقترح المنافع العامة العالمية يتصف بمحدودية واضحة . فمن ناحية ، ومن خلال الاستناد فى الحوار على نموذج اقتصادى، تصبح مشكلة مفهوم المنافع العامة العالمية حتى وان كانت " منافع عامة عالمية غير خالصة " ، ان ذلك يستتبعه القبول المسبق بالمعرفة كمنافع عامة عالمية . ولكن، الاقتصاد الجديد يقوم على مبدأ تسعير المعرفة، باعتبارها اثن الموارد، وبالتالي ، وفى ظل الظروف الحالية، من المستبعد اقناع الشمال بان المعرفة هى من المنافع العامة العالمية . وفكرة بناء تمويل "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" على موارد خارجية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات هى ايضا فكرة ضعيفة ، نظرا لان الحكومة وكلاء المؤسسات متعددة الجنسية فى مجال تكنولوجيا المعلومات

¹² <http://www.freepress.net/news/6124>
and <http://apts.gov.in/apbroadbandnetwork.html>

¹³ نقاط النفاذ المجتمعية .

والاتصالات تسعى دائما في كل الاحوال الى استيعاب هذه الموارد الخارجية من خلال مبادرات محددة مثل مبادرة الحرية الرقمية¹⁴ للحكومة الامريكية ، التي ترتبط بشكل مباشر بتوسيع فرص السوق للشركات الامريكية ، وبمشروعات المؤسسات متعددة الجنسية لبناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعلمي المدارس في الدول النامية من منطقات تجارية .

منطق المنافع العامة العالمية يتعامل مع الليبرالية الجديدة وفق لغتها الخاصة ، لغة المصلحة الذاتية . ولكن ، اعادة صياغة متطلبات التنمية بهذه الطريقة قد يدفع الى نتائج غير منطقية ، بحيث يتم اعتبار كل الاهداف الانمائية للالافية ، بما في ذلك الانصاف والعدالة الاجتماعية بين سكان وشعوب العالم ، من المنافع العامة العالمية . هذه التفسيرات لمسائل ذات الصلة بالتنمية من خلال وضعها في موقف واضح من "الفوز للجميع" ، يؤدي الى اضعاف البعد السياسي لمسألة التنمية ذاتها . وهو ما يضعف ويشتت توجهات السياسات المطلوبة من اجل التخطيط واجراء تدخلات منهجية تنموية ، والتي ، كما سبق الاشارة ، تعد مطلوبة بشكل خاص في مجال "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" .

من الافضل ولمصلحة الدول النامية وضع مفاهيم "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" ومجتمع المعلومات من اجل التنمية خارج الاطر الاقتصادية ، وداخل اطار اجتماعي – سياسي . كما تم توضيحه عاليه ، فان البنية التحتية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والمقصود بها هنا المعنى العريض لها ، لا بد وان ينظر لها كمسئولية اجتماعية للدولة وان يتم توفيرها كخدمة عامة ، مثلها مثل التعليم الاساسي اليوم . في حين كان التعليم الاساسي في المقام الاول يختص ببناء المعرفة والقدرات ، فان البنية التحتية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترتبط بتوفير ليس هذا فقط وانما ايضا الروابط والاطر المؤسسية والتنظيمية التي تعظم من "الفرصة" لكل فرد ولكل مجتمع .

نحو نظرية وتطبيق جديدين لمجتمع المعلومات من اجل الجنوب

على المستوى العام ، يتطلب وضع استراتيجية تنمية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار فيها ، يتطلب العمل على مستويين في نفس الوقت . المستوى الاول هو "شبكة تنمية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" - تشمل التوصيلية ، النفاذ ، القدرات وترتيبات مؤسسية /تنظيمية جديدة . المستوى الثاني ، هو دمج المجتمعات مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة منهجية اخذا في الاعتبار الظروف المحلية ، بحيث تستطيع النفاذ على "الشبكة" من اجل تحقيق ومتابعة الاهداف الذاتية التي حددتها لنفسها هذه المجتمعات .

على الصعيد المجتمعي ، هناك حاجة لجهود واستثمارات تستطيع تمكين الشعب من "امتلاك" التكنولوجيا وآلياتها ، وبالتالي الاستفادة القصوى من النفاذ على "الشبكة" . وعلى صعيد تطوير هذه "الشبكة" ، يجب ان يستهدف التخطيط والاستثمار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تغيير المؤسسات والمنظمات العاملة في الانشطة التنموية .

لتحقيق ما سبق على المستوى الوطني والعالمي ، نعرض فيما يلي شرطين اساسيين عريضين على صعيد السياسات :

¹⁴ "مبادرة الحرية الرقمية" <http://www.dfi.gov/>

على المستويات الوطنية ودون الوطنية

لا بد من التفرقة بين جوانب التنمية الاقتصادية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبين استخدامها في بناء بنية تحتية جديدة للتنمية . هناك متطلبات مشتركة عديدة لتوفير بيئة تمكينية و بيئة ملائمة لوضع السياسات تتيح تحقيق أفضل النتائج . ولكن ، يمكن في العديد من الحالات اجراء تنازلات على صعيد السياسات ، وهو ما يجب التفاوض حوله سياسيا. في الهند ، على سبيل المثال ، فان مصالح القطاع المحلى لتكنولوجيا المعلومات والطبقة الوسطى في المدن ، صاحبة المصالح الكبيرة المرتبط بوضعية الهند في السلسلة العالمية ذات الصلة بصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و أجهزة المهياة التجريبية، قد تتعارض في العديد من الحالات مع سياسات الدعم في قطاع خدمات الهواتف في المناطق الريفية، ودعم السياسات لبرمجيات المصادر المفتوحة، والسياسات التي تتيح حرية مشاركة اكبر في المعرفة والمحتوى في اطار الساحات الرقمية ، الى آخره . اهم شرط على المستوى الوطنى ودون الوطنى هو النظر الى الفرصة الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية ولمساحات الانشطة باعتبارها منفصلة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل الاسواق والنمو الاقتصادى . هناك حاجة لابعاد محور وضع السياسات وخطط العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية ، بعيدا عن وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها الى قطاعات التنمية . وهناك مطلب هام وعاجل في غالبية الدول النامية يتمثل في انشاء نقطة اتصال جديدة داخل الحكومات تتولى فقط تناول الابعاد التنموية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، وان تكون نقطة الاتصال هذه موجهة نحو تطوير بنية تحتية تنموية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع الادارات الاخرى .

على المستوى العالمى

هناك ضرورة لصياغة موقف جيد في اطار الحوار مع الاطراف المانحة والمؤسسات الدولية المالية من اجل وضع استثمارات فى تلك البنية التحتية التنموية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، باعتبارها منفصلة عن البنية التحتية الاقتصادية . فيما يتعلق بمساعدات التنمية ، فان الاطراف المانحة والمقرضة تبدو في مواجهة معضلة الاختيار ما بين الحاجة لضخ مزيد من الموارد فى الانشطة التنموية الجارية فى الدول النامية وبين الاستثمار فى آليات مؤسسية يمكن ان ترفع من كفاءة استخدام الموارد القائمة. مساندو الليبرالية الجديدة استخدموا الخيار الاخير للمطالبة بتخفيض الاستثمارات المباشرة فى التنمية، واعادة توجيه الاستثمارات نحو دعم الهياكل القائمة على السوق باقل درجة من التدخلات العامة، استنادا على منطق ان الاسواق تضمن افضل استخدام للموارد، حتى فيما يتعلق باحتياجات التنمية. الاستثمارات فى البنية التحتية وفى المؤسسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على التنمية تعد الحل الاوسط بين هذين المنهجين للاطراف المانحة. الاستثمارات فى "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية" ليست استثمارات تنموية مباشرة ، وانما هى استثمارات موجهة نحو زيادة فاعلية ومستوى الانشطة التنموية. على الدول النامية عرض قضيتها بشكل جيد من اجل هذه الاستثمارات الموجهة لرفع الفاعلية والتي لا ترتبط بالضرورة مع تمييز مؤسسات بعينها فى مجال رفع الفاعلية -الاسواق، المؤسسات الموجهة نحو دعم الاسواق . فاعلية استثمارات التنمية اليوم تتحقق بشكل افضل من خلال تطوير بنية تحتية تنموية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما تم الاشارة اليه عليه .

ولكن ، تتوقف الاتفاقيات حول الفاعلية على الاتفاق على اهداف التنمية . وهنا ، فان برنامج الليبرالية الجديدة قد يختلف بشكل كبير مع الفكر التقليدي للتنمية القائم على معايير الانصاف والعدالة الاجتماعية . ومن المهم بالتالي بناء تحالفات جنوب جنوب قوية، بمشاركة من جانب الحكومات دون الوطنية والحكومات المحلية وكذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية ، من اجل وضع نموذج جديد لمجتمع معلومات للجنوب قائم على توجهات تنموية .